



الثقافة والتنمية

دورية علمية محكمة تعالج قضايا الثقافة والتنمية البشرية



مايو ٢٠١١م

العدد الرابع والأربعون (٤٤)

السنة الحادية عشرة

الحياة الاقتصادية في القـــــــدس في ظل

الاحتلال الإسرائيلي بين عامي

(١٩٤٨م - ١٩٩٠م).

دكتور

حاكم سلامة المحاميد

الأرمن - الكرك

ملخص البحث باللغة العربية

تناول البحث الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس من عام ١٩٤٨-١٩٩٠م ضمن موضوعين اثنين أولاهما: السياسات الإسرائيلية، وآثارها الاقتصادية على مدينة القدس حيث تم تناول سياسة الاستيطان التي تقوم الحكومة الإسرائيلية بالمضي في تطبيقها والتي كان من نتائجها توسيع المستوطنات القديمة وبناء واستحداث مستوطنات جديدة، وكذلك تم التركيز على سياسة مصادرة الأراضي من أصحابها العرب الشرعيين، وأيضاً تم العروج على سياسة الإغلاق التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في خطوة منها للتضييق على السكان والتجار لترك أعمالهم وتجاريتهم، حيث سيتم التركيز على مجموعة من القوانين التي استحدثت وهي غير شرعية لكي تحقق سياسة الإغلاق، ومن ثم الاستحواذ عليها بشكل قانوني صوري.

أما الموضوع الثاني فتناول مبدأ التهويد الاقتصادي الذي مارسته الحكومة الإسرائيلية من ضرائب أثقلت كاهل السكان العرب، وكذلك تفرعات الضرائب، ومن ثم تم التطرق الى المساعدات العربية والدولية للسكان في مدينة القدس كخطوة للتخفيف عن كاهل السكان المقدسيين.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Economic life in Jerusalem under the Israeli occupation between (١٩٤٨ - ١٩٩٠).

Researcher discussed the economic situation in the city of Jerusalem between "١٩٤٨ - ١٩٩٠". He discussed the situation through two main topics:

First: the Israeli policies, and economic impact on the city of Jerusalem. He addressed the settlement policy which is continued to be applied by the Israeli Governments. This policy was behind the extension of the existing settlements in addition to building and developing new ones. The researcher shed more light on the policy of confiscating lands from the Arab owners. He addressed also, the Israeli closure policy to force residents and merchants to leave their businesses. The study focused on illegal legislations which have been developed in order to verify the closure policy. In addition to the effects of this policy. This led to a full control on the elements and aspects of the Arab economy in Jerusalem.

Second: The Israeli policy of economic conversion applied by the Israeli government. This policy imposed large number and deferent types of taxes on the Arab population. The researcher didn't ignore the Arab and international economic support to the residents of Jerusalem in order to help them in facing the unfair Israeli economic policies.

المقدمة:

تعد مدينة القدس إحدى المدن التي اكتسبت رواجاً تاريخياً كمدينة أريحا ودمشق في القدم، واكتسبت مكانة دينية رفيعة أيضاً حيث إنها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وتشرفت القدس بأنها المدينة التي أسري إليها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومنها عرج إلى السماوات العلا، أما من ناحية جغرافية القدس فإنها تتمتع بموقع استراتيجي متميز متوسط في بلاد الشام خاصة والوطن العربي عامة.

كل ذلك أضفى على مدينة القدس صبغة اقتصادية خاصة جلبتها لها مكانتها التاريخية والدينية والجغرافية، ومما لا شك فيه أن وصول إسرائيل إلى فلسطين وإصرارهم على اتخاذ القدس عاصمة لهم هو لتحقيق أهم أهدافهم وهو وقوفهم كإسفين في قلب الوطن العربي للضغط الاقتصادي عليه، فقد أتبعت إسرائيل خطوات مسبقة تمهيدية في سبيل تحقيق ذلك باعتمادها على حقيها التاريخي والديني المفندين بمتهمها أساساً، ثم تبلورت تلك المطالب بشكل بنود في مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م، حيث أن إسرائيل فور تلقيها وعد بلفور عام ١٩١٧م، سارعت في غرس جذورها في المنطقة عن طريق عدة أساليب إدارية مؤسسية كالوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي اليهودي وإعطاء امتيازات للمهاجرين اليهود أو عن طريق القوة والحرب تمثل ذلك في حرب عام ١٩٤٨م، ١٩٦٧م.

ولكي تؤمن إسرائيل ديمومة بقائها في المنطقة وخاصة بفلسطين والقدس سعت لإخضاع اقتصاد المنطقة لصالحها وفرض عقوبات اقتصادية على دول الجوار بالإضافة إلى تضيق الخناق الاقتصادي على الداخل الفلسطيني فقد شرعت إسرائيل بعدة أساليب لتحقيق إخماد الداخل عن طريق فرض الضرائب المتعددة والمتنوعة، وهدم المنازل، وجرف المزروعات، وإقامة المستوطنات لتحقيق الديمومة لها.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

في حين قامت هذه الدراسة لتبيان وضع مدينة القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عام ١٩٤٨ - ١٩٩٠م، فقد سلط الضوء في الفصل الأول على السياسات الإسرائيلية وآثارها على الاقتصاد في مدينة القدس الذي تمثل في سياسة الاستيطان، وسياسة مصادرة الأراضي، وسياسة الإغلاق، في حين عرجت الدراسة في فصلها الثاني بالتركيز على مبدأ التهويد اليهودي فقد تناول هذا الفصل تهويد الاقتصاد وأشكاله، والتطرق للضرائب الإسرائيلية، وفي نهاية هذا الفصل تم عرض المساعدات العربية والدولية للشعب الفلسطيني.

السياسات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية

أولاً: سياسة الاستيطان.

اتبعت إسرائيل سياسة محكمة كفلت لها - في نظر إسرائيل - ولمواطنيها البقاء والديمومة في الأرض التي اختارتها لتكون مقراً دائماً للدولة الإسرائيلية قبل أن تحدد الدولة أو المنطقة أو الإقليم الذي سيكون دولتهم العليا، فقد كانت أولى الأولويات هي تثبيت جذورهم في تلك المنطقة ضمن مبدأ عرف بالاستيطان، القائم على إقامة كتنونات أو مواقع سكنية لأبنائها من شأنه كفل حياة كريمة وأمنة ومستقرة.

أما وقد اتفقت الآراء على اختيار الدولة أو الأرض والتي هي فلسطين، أصبح المخطط جاهزاً، فقد عمد رجال الرأي في دولة إسرائيل إلى إقامة استيطان في فلسطين، وبالذات في مدينة القدس التي تشبثوا بها، وقبل الخوض في السياسة التي اتبعتها إسرائيل في هذه المدينة، لا بد من استعراض مواقف اليهود من أبناء الأرض العرب المتواجدين داخل القدس أبا عن جد، ففي بحث ميداني أجرته مؤسسة (فان لير) في مدينة القدس سنة ١٩٨٠م حول موقف اليهود من الأقلية العربية أظهرت النتائج وجود ثلاث فئات يهودية تتباين مواقفها من العرب^(١):

- ١ - الفئة الأولى وتشكل ١٤% من المبحوثين، وهم من أبناء القادمين من البلدان العربية، وتتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٢٢ سنة، كان موقفها سلبياً من العرب.
- ٢ - الفئة الثانية وتشكل ١٢% من المبحوثين، ومعظمها من أصل غربي أو من مواليد فلسطين، كان موقفها إيجابياً.

(١) محمد عيسى برهوم، صورة العرب في نظر الصهاينة والإسرائيليين، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ١٩٩٥م، ص ٢٥.

٣- الفئة الثالثة وتشكل ٧٠% من المستجوبين، كان موقفها يتراوح بين السلبي والإيجابي، فمنهم من قال: بأن العربي جاسوس، وقذر، وغير مخلص، وقاسي، ويتمنى الأذى لليهود، في حين قال بعضهم الآخر وهم قلة بعكس ذلك، فوصف العربي بأنه مجتهد وخلص لعائلته.

إن هذا الاستطلاع يظهر التباين والازدواجية في آراء اليهود من العرب المقيمين في مدينة القدس، إذ يفتقد إلى رأي رئيس يبين السلب أو الإيجاب من اليهود تجاه العرب في مدينة القدس، ولعل مرد ذلك هو أن أصحاب الرأي الإيجابي عند اليهود تجاه العرب المقدسيين لقربهم منهم، ومخالطتهم أعمالهم بحكم العامل الجغرافي والطبغرافي، إذ إن هناك يهود كانوا يعيشون في مدينة القدس قبل وقوع الاحتلال، وهؤلاء نتيجة ما سبق أعطوا آرائهم الإيجابية عن المقدسيين.

أما أصحاب الرأي السلبي من اليهود تجاه المقدسيين فمرد ذلك عدم مخالطتهم للعرب المقدسيين، إذ إنهم من أصول غربية وفدوا إلى المدينة بعد عام ١٩٤٨م، وما تلتها من سنوات، لذا فقد شعرت هذه الفئة وهي الأكثرية بعداء من العرب المقدسيين واضح، مما انعكس سلبيًا على آرائهم.

وإن التغييرات التي طرأت على مدينة القدس تعكس بنية القدس وشكلها، وهذا بدوره يطرح جانباً مهماً من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الأرض وهوية المكان. ومن بين هذه التغييرات، انتقال مدينة القدس التقليدية (القديمة)، اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر، من هيكليّة مسورة لا تحيط بها تجمعات سكنية، إلى مدينة بامتدادات تجاوزت الأسوار، ووقوع هذه الامتدادات التي أصبحت تشكل "المدينة الجديدة" تحت السيطرة الصهيونية، ثم ضمها إلى إسرائيل، وإعلانها

عاصمة لها، مع تدمير الأحياء العربية التي قامت في محيط المدينة، وأبرزها: الشيخ بدر - المصرة - مأمن الله - الطالبة - القطمون^(٢) .

وبعد أن أتمت القوات الإسرائيلية عدوانها الشامل عام ١٩٦٧م باحتلال مدينة القدس الشرقية، بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، فقد أعلن حاييم موشي شبيره، في ٢٨/٥/١٩٦٧م وزير الداخلية الإسرائيلي ضم أحياء القدس العربية في القدس الشرقية قسرا، وتحت شعار القدس الموحدة لاستكمال استيطان مدينة القدس، ومع إتمام مخطط الاحتلال الإسرائيلي، واستصدار القوانين كقانون توحيد القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية، شرعت الإدارة الإسرائيلية، بتنفيذ مشاريع استيطانية، وإضفاء الشرعية الإسرائيلية عليها، من خلال برامج استيطانية مختلفة سبقتها إجراءات، مصادرة أراضي العرب المقدسين^(٣).

كل ذلك أدى إلى انحسار عدد المساكن في مدينة القدس وجوارها، نتيجة أعمال الاستيطان المتكررة، ومصادرة الأراضي قسرا، وتهجير السكان من أراضيهم، وهذا الجدول يبين تناقص نسبة أعداد المساكن والمساحات المبنية في جوار مدينة القدس منذ عام ١٩٦٨ - ١٩٧٨م^(٤):

(٢) كيت ماجواير، تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، دار

الآفاق الجديدة بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، بيوت، ١٩٨١م، ص ١٦

(٣) إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٧م، ص ١٢٦.

(٤) سمير جريس، القدس المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م، ص ١٣١

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

المساكن والمساحات المبنية في جوار مدينة القدس من عام ١٩٦٨ - ١٩٧٨ م

السنة	البناء المنتهي			بدايات البناء (قيد البناء)			التكاليف (°)
	عدد المساكن	المساحة ٢م١٠٠٠	المساحة الشاملة (١)	عدد المساكن	المساحة ٢م١٠٠٠	المساحة الشاملة	
١٩٦٨	١٧١٠	١٣٨	١٤٨	٣٣١٠	٢٩٨	٣١٠	٧٣,٢
١٩٦٩	٢٤٧٠	٢٣٣	٢٤٤	٣٤٣٠	٣٣٩	٣٥١	١٣١,٩٠
١٩٧٠	٣١٥٠	٣٠٥	٣١٨	٤٦٣٠	٤٧١	٤٩٤	١٩٧,٥
١٩٧١	٤٣٤٠	٤٣٩	٦٩٠	٧٦٦٠	٦٧٥	١٠٩٩	٣٦٠,٧
١٩٧٢	٣٥٤٠	٥٢٢	٦٨٤	٥٧٢٠	٥٣٨	٩٧٠	٤٩٠,٣
١٩٧٣	٥٥٠٠	٤٩٤	٦٧٢	٤١١٠	٣٩١	٦٥٤	٥٣٧,٣
١٩٧٤	٤٣٦٠	٤٢٣	٤٤٠	٤٨٥٠	٤٣٠	٩٩٤	٨٣٧,٠
١٩٧٥	٤٦٩٠	٤٤٨	٤٦٧	٤٣١٠	٣٨٧	١٠٠٩	٩٣١,٠
١٩٧٦	٥٠٤	٤٦٨	٦٤٢	٣٠٠٠	٦٩١	٤٦٤	١٠٥١,٠
١٩٧٧	٣٩٤٠	٣٧٦	٥٧١	٢٦٦٠	٦٠٨	٤٩٩	١,١٢٢,٠
١٩٧٨	٣١١٠	٣١٤	٤٧٠	٣١٤٠	٥٩٥	٥٦٨	١,٧٢٢,٠
المجموع	٤١,٨٥٠	٤١٦٠	٥٣٤٦	٤٦,٨٢٠	٥٥٢٣	٧٤١٢	٤٦١٢,٧٤٤

(°) بملايين الليرات الإسرائيلية وبالأسعار الجارية.

(٦) المساحة الشاملة تتضمن المساكن الجديدة، بالإضافة من الغرف والمنافع.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١ م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨ م - ١٩٩٠ م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

لقد بلغت الممتلكات العربية في القدس القديمة عند نهاية الانتداب البريطاني ٤٤٠ دونما، وبلغت الممتلكات المسيحية للكنائس والأديرة ٤٢٠ دونما، بينما بلغت ممتلكات اليهود ٥ دونمات، أما الممتلكات العربية في القدس الغربية (الجديدة) بلغت ٧٣٣٠ دونما، كما بلغت الممتلكات المسيحية ٢٦٠ دونما، أما الممتلكات اليهودية فبلغت ٥٠٠٨ دونمات، وبعد ذلك اتسعت الملكية اليهودية في القدس القديمة إلى ١٣٠ دونما، تمتد مساحتها من المسجد الأقصى إلى دير اللاتين، بل قامت السلطات الإسرائيلية بضم مساحة ١٦٦ دونما من القسم الجنوبي للقدس لبناء ضاحية يهودية وكان ذلك على حساب مصادرة العديد من الأراضي والبيوت والجوامع والكنائس، لاستكمال ما بدأت به السلطات الإسرائيلية من أعمال الاستيطان، مما نتج عنه تهجير آلاف متعددة من السكان العرب في مدينة القدس^(٧)، وسيتم الحديث عن هذا الموضوع بشكل موسع في الموضوع التالي سياسة مصادرة الأراضي.

لقد اعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية جملة من المحددات السياسية، والإستراتيجية، والجغرافية، والإدارية، لعمليات التخطيط والتنظيم الخاص بالقدس، وكان في مقدمتها:

١- ضمان وحدة المدينة، عبر القيام بمشروعات بناء واستيطان تمنع ما يسمى "بلورة ثنائية القطب لمجموعتين وطنيتين"، بهدف سد الطريق أمام إمكانية تقسيم المدينة مجدداً^(٨).

٢- إنشاء مراكز استيطانية لليهود في شرقي القدس، وإعادة بناء الحي في البلدة القديمة واستيطانه مجدداً، حسب ما ورد في مشروع ألون^(٩).

(٧) بيان نويهض الحوت، القدس هي القضية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٣،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ٢٠٠٠م، ص ٦٣-٦٥.

(٨) مايا حوشن، هجيراه ليروشلايم او ممناه = الهجرة إلى القدس ومنها، سلسلة أبحاث

رقم ٤، القدس، معهد القدس لدراسة إسرائيل، ١٩٨٣م، ص ٢٤.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -

د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

٣- اعتبار القدس الموحدة والموسعة ضرورة مهمة لسياسة إسرائيل، وضبط تطورها كنظام فرعي للنظام الإسرائيلي العام، وتحويل القدس إلى مركز رئيسي للأنشطة الإسرائيلية (الصناعية - التعليمية - الإدارية...)، وربطها بالسفوح وبالسفوح الساحلي بسلسلة من المستوطنات. وجاء النصف الثاني من السبعينيات ليشهد تغير المكانة النسبية للقدس، على نحو وصف بأنه تحريك للقدس من أطراف الدولة إلى وسطها^(١).

٤- توسيع ممر القدس، أي الطريق الضيق الذي كان يصل بين المدينة الغربية والمنطقة الساحلية (١٩٤٨-١٩٦٧م)، والذي كان يشكل عبئا أمنيا على إسرائيل. وانسجاما مع هذا التوجه هدمت سلطات الاحتلال وأزالت ثلاث قرى عربية كانت قائمة في المنطقة، هي: عمواس - يالو - بيت نوبا، في العام ١٩٦٧م^(١١).

٥- فصل شمالي الضفة الغربية عن جنوبها بحاجز استيطاني يهودي كثيف يفقد الضفة وحدتها الجغرافية. وبين المهندس إبراهيم الدقاق انه تأكيد لهذا الهدف، قام تنظيم القدس على مبدأ حصر المدينة التاريخية وأحيائها في مربع تحتل زواياه الأربع مستوطنات: نفي يعقوب (من الشمال الشرقي) - راموت (من الشمال الغربي) - راموت هانتسيف (من الجنوب الشرقي) - جيلو (من الجنوب الغربي). ويتقاطع وترا هذا المربع في قلب المدينة الأساس، بينما تشكل الأحياء اليهودية وبؤر

(٩) الياس شوفاني، مشاريع التسوية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٦١.

(١٠) عوزيال شملتس، بحث في "يهودا فشمرون، بركيم بجيوغرافية بيشوفيت = فصول في الجغرافيا الاستيطانية" المجلد الثاني، دائرة الجغرافية بجامعة تل أبيب بالاشتراك مع قسم الجغرافية بجامعة بارايلان، القدس، إصدار وزارة الدفاع، ١٩٧٧م، ص ٤٦٠.

(١١) إبراهيم الدقاق، القدس... المدينة والمعاش، بحث في كتاب يوم القدس، الندوة الثالثة، عمان، ١٩٩٢م، ص ١٩٤.

الاستيطان الأخرى، التي نشأت بعد عام ١٩٦٧م داخل هذه المربع، نسيجا متصل الخيوط من خلال شبكة مواصلات تتجنب المرور بالمناطق الفلسطينية قدر الإمكان^(١٢).

ونتيجة للأعمال التي قامت بها السلطات الإسرائيلية من تهجير وقتل، ومصادرة الأراضي، لتثبيت الاستيطان اليهودي والذي بدأته منذ نشأتها، مما أدى ذلك كله إلى انحسار أعمال المقدسين في مدينة القدس مما انعكس سلبا على الناحية الاقتصادية في القدس حيث تردت الحالة الاقتصادية نتيجة هدم المنازل المتكرر في المدينة وأعمال القتل المستمر الذي مارسته السلطات الإسرائيلية لأهالي القدس كغيرها من المدن الفلسطينية، ومما لا ريب فيه أن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والسياسية مرتبطة ببعضها البعض كالشبكة العنكبوتية أي إذا تأثرت واحدة من هذه النواحي فسينعكس فوراً ذلك على بقية النواحي الأخرى.

هذا وقد انتشرت عدد من المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية ومدينة القدس بشكل خاص، وهذا الجدول يبين المستوطنات اليهودية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧م حسب المنطقة، ونوع المستوطنة (المستعمرة)، والمنشأة ما بين ١٩٦٧م حتى نيسان ١٩٨٧م^(١٣):

المستعمرات الإسرائيلية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧م
حسب المنطقة، ونوع المستعمرة، والمنشأة ما بين عامي ١٩٦٧م، ونيسان ١٩٨٧م.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(١٣) الأمانة العامة للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، المستعمرات الإسرائيلية داخل فلسطين المحتلة ١٩٦٧ المنشأة ما بين ١٩٦٧ ونيسان ١٩٨٧م، مجلة القدس الشريف، العدد ٤٣، أمانة القدس، القدس، تشرين أول ١٩٨٨م، ص ٢٨.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

البلد	القطاع	الزراعة	الصيد	السياحة	التجارة	الصناعة	الخدمات	المجموع	القطاع	الزراعة	الصيد	السياحة	التجارة	الصناعة	الخدمات	المجموع
القدس (١٨)	٣٩	١١	٤	٩	٢	—	١	١١	١	—	—	—	—	—	—	١١
بيت لحم	١٢	١	١	—	—	—	٢	٥	١	—	٢	—	—	—	—	١٢
رام الله	٣٠	٢	٤	—	—	٥	١	١٦	٢	—	—	—	—	—	—	٣٠
نابلس	١٩	٢	٢	—	٢	٣	—	٥	٥	—	—	—	—	—	—	١٩
طولكرم	١٦	—	١	—	١	٢	—	٨	٤	—	—	—	—	—	—	١٦
جنين	١٧	—	١	—	١	—	١	١	٩	٢	٢	—	—	—	—	١٧
الخليل	٣٤	٢	—	—	—	٧	٧	٧	—	٨	٣	—	—	—	—	٣٤
الأغوار	٣٢	١	٢	—	—	١٣	١	٣	—	٦	٦	—	—	—	—	٣٢
مجموع الضفة	١٩٩	١٩	١٥	٩	٦	٣٠	١٣	٥٦	٢٢	١٦	١٣	—	—	—	—	١٩٩
قطاع غزة	٢٣	—	١	—	١	١٠	٢	٤	١	١	٣	—	—	—	—	٢٣
المجموع ع	٢٢٢	١٩	١٦	٩	٧	٤٠	١٥	٦٠	٢٣	١٧	١٦	—	—	—	—	٢٢٢

(١٤) كيبوتس: مستعمرة زراعية تعاونية جماعية الملكية.

(١٥) ناحال: مستعمرة عسكرية.

(١٦) موشاف شتوهي: مستعمرة زراعية تشاركية.

(١٧) موشاف: مستعمرة زراعية تعاونية.

(١٨) منها ١٤ مستعمرة داخل حدود البلدية.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١ م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

أما بالنسبة لمدينة القدس، وعدد المستوطنات المتواجدة فيها، فقد اتسمت السياسة اليهودية ببناء عدد من المستوطنات (المستعمرات) داخل مدينة القدس من شأنه تثبیت اليهود في هذه المدينة وتهجير العرب داخل القدس، ولعل السياسة التي قامت بها السلطات الإسرائيلية وخاصة بناء المستوطنات لزيادة أعداد اليهود في القدس أكثر من غيرها من المدن الفلسطينية سعياً لصبغ القدس بالصبغة اليهودية، وتوسيع الاستيطان، وامتلاك أعداد كبيرة أخرى من مساحة مدينة القدس، وإن الجدول التالي يبين عدد المستوطنات اليهودية داخل حدود بلدية القدس وحولها، حسب الموقع، وعدد المستوطنين، والمساحة، وتاريخ الإنشاء ما بين ١٩٦٧ ونيسان ١٩٨٧م^(١٩):

المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس، وحولها حسب الموقع، وعدد المستوطنين، والمساحة، وتاريخ الإنشاء

ما بين عام ١٩٦٧م، ونيسان ١٩٨٧م

الرقم	اسم المستعمرة	نوع المستعمرة	الموقع	عدد المستوطنين	المساحة بالدوم	تاريخ الإنشاء
١	الحي اليهودي	مجمع سكني	داخل أسوار المدينة (يضم أربعة أحياء عربية) هي حي الشرف، باب سلسلة حي المغاربة ودرج	١٨٠٠	١١٦	١٩٦٧-١٩٧٥

(١٩) الأمانة العامة للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، المستعمرات الإسرائيلية داخل فلسطين المحتلة ١٩٦٧م المنشأة ما بين ١٩٦٧ ونيسان ١٩٨٧م، مجلة القدس الشريف، العدد ٤٣، أمانة القدس، القدس، تشرين أول ١٩٨٨م، ص ٣١-٣٥.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) - د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

			الطابوني أراضي قرية لفتا			
٢	رامات اشكول	مجمع سكني	قرب حي الشيخ جراح شمالي القدس	٧٥٠٠	٣٣٦٠	١٩٦٨- ١٩٧٠
٣	نحلات دفنا	مجمع سكني	أراضي لفتا، وحي الشيخ جراح شمالي القدس	٤٥٠٠	٢٧٠	١٩٧٣- ١٩٧٥
٤	الجامعة العبرية	مجمع سكني	أراضي شمال جبل الزيتون	—	—	١٩٦٩- ١٩٧٢
٥	رامات شابيرا	مجمع سكني	جبل المشارف (التل الفرنسي)، (جبل سكوبس) شمالي القدس	١٢٥٠٠	١٥٠٠٠	١٩٦٩- ١٩٧٥
٦	تل بيوت الشرقية	مجمع سكني	أراضي قرية سور باهر جنوبي القدس	٧٨٢٠	٢٣٤٢	١٩٧٣- ١٩٧٥
٧	النبي يعقوب الجنوبي	—	أراضي بيت حنينا، والرام، وحزما ما بين القدس ورام الله شمالي القدس	١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٩٦٧- ١٩٧٣
٨	ساندهريا	—	شمالي غربي القدس	٣٢٠٠	—	١٩٧٣
٩	عانتوت	—	أراضي قرية	٢٠٠٠	٣٦٥٠	١٩٧٤

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

			عناثا شمالي شرقي القدس			
١٠	جبعات همفتار	مجمع سكني	أراضي قرية لفتا تل الذخيرة شمالي القدس	١٥٠٠	٣٥٠٠	١٩٧٣
١١	عطروت	مركز صناعي	أراضي قريتي بيت حنينا وقلنديا قرب مطار القدس	————	١٠٠٠	١٩٧٠- ١٩٧٤
١٢	راموت	مجمع سكني	أراضي قريتي بيت حنينا وبيت اكسا شمالي غربي القدس	————	٣٠٠٠	١٩٧٣- ١٩٧٦
١٣	شرفات	————	أراضي قرية شرفات جنوبي القدس	————	————	————
١٤	جيلو (٣ضواحي)	مجمع سكني	أراضي قريتي شرفات وبيت صفاا جنوبي القدس	————	————	١٩٧٣
١٥	جبعون حداشا	قرية تعاونية	أراضي قرية الجيب - شمالي غربي القدس	٢٤٥	٨٣٠	١٩٧٨
١٦	بيت حورون	قرية تعاونية	أراضي قرية مخماس - شمالي شرقي القدس	٢١٩	١٦٠٠	١٩٧٧
١٧	معالي مخماس	قرية	أراضي قرية	١٦٦	١٦٠	١٩٨١

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

			مخماس - شمالي شرقي القدس	تعاونية		
١٨	كفار ادوميم	قرية تعاونية	أراضي قرية عناتا - شمالي شرقي القدس	٦٥	_____	١٩٨١
١٩	عناتوت	قرية تعاونية	على أراضي قريتي حزما وعناتا شمالي شرقي القدس	٨٣	_____	١٩٨٢
٢٠	نؤوت ادوميم	قرية تعاونية	على أراضي العبيدية بين قريتي ابو ديس والعيزريّة - شرقي القدس	٤١	٥٠٠	١٩٨٤
٢١	نفي يعقوب	قرية تعاونية	أراضي قرية بيت حنينا بين مستعمرة يجات تال وشرفة شعفاط	١٤	٢٨٠٠	١٩٧٣
٢٢	تسفي يهودا	قرية تعاونية	أراضي عرب السواحة شرقي القدس جنوبي مستعمرة معاليه ادوميم	_____	_____	١٩٨٤
٢٣	ادام	موشاف	على أراضي	٢٨	_____	١٩٨٤

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

			قرية جبع شمالي شرقي القدس	شتوفي		
١٩٧٨	٣٠٠٠	١١٠٠٠	على أراضي السواحة وأبو ديس والعيزرية وعناتا وسلون والعيسوية والطور في خان الأحمر والمرصوص	مدينة صناعية	معاليه ادوميم	٢٤
١٩٧٦	٥٠٠٠	—	على أراضي بيت جالا جنوبي القدس	قرية تعاونية	هارجيلو	٢٥
١٩٧٧	١٥٥٠	١٣٥٠	على أراضي قلنديا والجيب - شمال القدس	مدينة	جفعات زئيف	٢٦
١٩٨١	—	—	على بيت حنينا وشعفاط شمالي القدس	مدينة	بيحات تال	٢٧
١٩٨٤	—	—	على أراضي أبو ديس والعيزرية وسلوان جنوبي شرقي القدس	مدينة	رامات كدرون	٢٨
١٩٧٧	١٦٠٠	—	على أراضي الجيب - شمالي القدس	قرية تعاونية	جفعون	٢٩

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

٣٠	محانا جبعون	مدينة	على أراضي قرية الجيب شمالي غربي القدس	_____	_____	_____
٣١	ليف تسيرون	مدينة	جنوبي القدس غربي حدود البلدية	_____	_____	_____
٣٢	شرفت شعفاط	مدينة	شمالي القدس بجوار مستعمرة النبي يعقوب	_____	_____	_____
٣٣	افراتا	مدينة	شرقي القدس على طريق القدس بيت لحم	_____	_____	_____
٣٤	ليزمان	مدينة	شمالي القدس بالقرب من مستعمرة سانهدريا	_____	_____	_____
٣٥	ميد حليم	مدينة	جنوبي القدس	_____	_____	_____
٣٦	هادار بيتار	مدينة	أراضي وادي فوكين جنوبي القدس	_____	_____	١٩٨٢
٣٧	بتسجات زئيف	قرية سكنية	أراضي قرية حزما شمال شرقي القدس	_____	_____	١٩٨٥
٣٨	مشور ادوميم	مركز صناعي	أراضي عرب السواحة وقرى أبو ديس	_____	_____	_____

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

			والعيزرية وسلوان وعناتا ومنطقة الخان الأحمر شرقي القدس			
١٩٨١	_____	_____	أراضي عناتا شمال شرقي القدس	قرية تعاونية	علمون	٣٩

وبعد هذا العرض المفصل لأعداد المستوطنات اليهودية وأعداد المستوطنين فيها ومساحتها وتاريخ إنشائها لابد من تقسيم المستوطنات اليهودية في مدينة القدس ومحيطها إلى ثلاثة أطواق رئيسية تم استكمالها طوقا تلو طوق منذ عام ١٩٦٧م، وما تلاها من سنوات، وهذه الأطواق هي:

١- **الطوق الأول:** أقامت السلطات الإسرائيلية هذا الطوق من المستوطنات حول مدينة القدس اثر احتلالها للجزء الشرقي من المدينة مباشرة بهدف محاصرة البلدة القديمة داخل الأسوار والأحياء العربية المجاورة لها تمهيدا لتفتيتها وإخلائها من سكانها المقدسيين، ويضم هذا الطوق كل من الحي اليهودي داخل البلدة القديمة جنوبا والحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة من الشرق والجنوب بالإضافة إلى المركز التجاري الرئيسي للمدينة القديمة الذي يكمل هذا الطوق من الناحية الشمالية ويشكل التحاما بين القدس الشرقية والقدس الغربية، حيث أقامت السلطات الإسرائيلية ضمن هذا الطوق ٤ مستوطنات ومراكز يهودية^(٢٠).

(٢٠) شذا جمال الخطيب، القدس العربية ثلاثون عاما من التهديد والتحدي، ط١، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٩٧م، ص ٤٢

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

٢- **الطوق الثاني:** يقع هذه الطوق على الأراضي الواقعة ضمن حدود أمانة القدس العربية ويتألف من عدد من الأحياء السكنية القلاعية التي تتخذ شكل القوس وتحيط هذه الأحياء بالقدس العربية من الجهات الجنوبية والشمالية والشرقية حيث يعزل هذا الطوق المدينة العربية عن التجمعات السكانية العربية إلى الشمال والجنوب منها ويمنع حدوث تواصل بينها مما يسبب الزيادة في تشديد الخناق على المدينة ومنعها من النمو كمرحلة أولى نحو إخلائها من سكانها العرب وقد أقامت السلطات الإسرائيلية ١١ مستوطنة حول هذا الطوق حتى منتصف عام ١٩٨٠م^(٢١).

٣- **الطوق الثالث:** أقامت السلطات الإسرائيلية هذا الطوق تحقيقاً لمشروعها (مشروع القدس الكبرى) الذي وضعت مخططاته لجنة هندسية إسرائيلية منذ عام ١٩٦٨م، ويهدف هذا المشروع إلى ضم مساحات جديدة من الأراضي تتراوح مساحتها بين ٤٠٠-٥٠٠ كم^٢، ويقطنها نحو ٢٥٠ ألف عربي من سكان المدن والقرى التي تدخل في نطاق هذا المشروع وهي: مدينتي البيرة ورام الله وشمالا، وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وحتى أطراف مدينة الخليل جنوباً، هذا بالإضافة إلى ٦٠ قرية عربية، وبالانتهاء من هذا المشروع تكون سلطات الاحتلال قد شطرت الضفة الغربية إلى شطرين شمالي مركزه نابلس وجنوبي مركزه الخليل، حيث أقامت إسرائيل ضمن هذا الطوق ٤٠ مستوطنة^(٢٢).

ويتضح اهتمام السلطات الإسرائيلية لمدينة القدس دون غيرها من المدن في القانون الخاص بالقدس الذي أقره الكنيست عام ١٩٨٠م، والذي كان بمثابة قانون أو دستور خاص بمدينة القدس حمل عنوان (القدس عاصمة إسرائيل) ومن بنوده (٤- أ): "إن الحكومة تحرص على تطوير القدس، وازدهارها ورفاه سكانها عن طريق

(٢١) سمير جريس، المرجع السابق، ص ١٤٠

(٢٢) شذا جمال الخطيب، المرجع السابق، ص ٥٠

رصد موارد خاصة، بما في ذلك هبة خاصة للبلدية (هبة للعاصمة) بمصادقة لجنة الكنيست". وفي البند (٤-ب): "تُعطى للقدس أفضليات خاصة في إطار أنشطة مؤسسات الدولة بهدف تطوير القدس اقتصاديا وفي غير ذلك من الميادين" (٢٣). فمن الواضح أن التركيز على الناحية الاقتصادية من قبل السلطات الإسرائيلية اتخذ اهتماما كبيرا نظرا للانعكاسات الايجابية التي سوف ينعم بها اليهود في القدس بالمقارنة مع العرب المقدسين ذلك للمكانة المميزة التي احتلتها مدينة القدس فقد حرصت كل الوزارات على رصد الأموال لتطويرها وتوسيع رقعتها.

وفي نهاية الحديث عن موضوع سياسة الاستيطان التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية في مدينة القدس أدى ذلك كله إلى قلب الموازين داخل هذه المدينة فبعد أن كان اليهود هم الأقلية العديدة في القدس عام ١٩١٨م، والعرب المقدسين هم الأكثرية انقلبت تلك الموازين رأسا على عقب في عام ١٩٦٧م، ومرد ذلك بالطبع السياسات الإسرائيلية المتعددة داخل مدينة القدس من تهجير ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وأعمال القتل المستمرة وأعمال التهويد والتضييق الاقتصادي على السكان فنتج عن قيام المستعمرات المتعددة أن تضاعلت نسب الملكية العقارية في القدس.

إن من يلقي نظرة على الملكية العقارية في القدس يجد الفارق كبيرا عما كان عليه منذ عام ١٩١٨م، وحتى عام ١٩٤٨م، وما أصبح عليه بعد اغتصاب فلسطين بعد ١٤/٥/١٩٤٨م، وهذا الإحصاء يبين ذلك بوضوح فقد كانت الملكية العقارية في القدس عام ١٩١٨م موزعة كما يلي (٢٤):

أ- ٩٤% للعرب- مسلمين ومسيحيين.

(٢٣) إبراهيم أبو جابر وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥٨-١٥٩

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٨١

٤% لليهود.

٢% للأجانب.

ب- في نهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨م، وبفعل التآمر الاستعماري الصهيوني ازدادت ملكية اليهود العقارية لتصبح النسبة كما يلي:

٨٤% للعرب - مسلمين ومسيحيين.

١٤% لليهود.

٢% للأجانب.

ج- وبعد استكمال عملية الاحتلال في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وضمها الكامل إلى سلطة الاحتلال الإسرائيلي أصبحت الملكية العقارية معكوسة تماما لصالح المستوطنين من الصهاينة أي:

١٤% للعرب - مسلمين ومسيحيين.

٨٤% لليهود.

٢% للأجانب.

وتبلغ مساحة القدس الحالية ما يقارب من ١١٠ آلاف دونما، في حين لم تتعدّ ٤٠ ألف دونما، قبل عام ١٩٦٧م . (الدونم = ١٠٠٠م^٢)، وبالتحديد فقد كان للعرب ١١،١٧٩ دونما، أي ٥٥،٣٤% وكان لليهود ٢٥،٥٥%، وللحكومة ٥٦٠ دونما، خلال عام ١٩٤٨م (٢٥).

وفي تقرير رسمي لبلدية القدس عام ١٩٩٥، بلغ عدد السكان ٥٦٤،٣ ألف نسمة، منهم ٤١٣،٧ ألف يهودي، بنسبة ٧٣،٣%، و ١٥٠،٦ ألف عربي. بنسبة ٢٦،٧% في القدس الشرقية. في حين سجل تعداد المدينة، عام ١٩٩١، حوالي ٥٤٤ ألف نسمة، بنسبة ١٠،٨% من إجمالي تعداد إسرائيل، منهم ٣٩٢،٢ ألف يهودي،

(٢٥) عارف باشا العارف، تاريخ القدس، دار المعارف، ط٢، (بدون تاريخ)، ص

١٩٠ - ١٩١

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

بنسبة ٧٢%، و ١٥١,٣ ألف عربي، بنسبة ٢٨%، يشكل المسلمون نسبة ٩٠% من السكان غير اليهود، أي ١٣٦,٢ ألف شخص، في مقابل ١٠% مسيحيين، أي ١٥ ألف شخص. وبمقارنة أرقام وإحصاءات عام ١٩٦٧، نجد أن عدد سكان القدس كان ٦٦,٣ ألف نسمة، شكل اليهود حوالي ٧٤,٢% منها، وازداد تعداد اليهود، من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩١، بنسبة ٩٩% والعرب ٢٠% فقط (٢٦).

ثانياً: سياسة مصادرة الأراضي.

إن السلطات الإسرائيلية ما فتأت تصادر الأراضي من أصحابها العرب المسلمين والمسيحيين في مدينة القدس، لتوسيع رقعة دولتها، فقد شرعت في ذلك بعدة أساليب وعدة قوانين وفي مراحل متعددة حتى تضفي نوعاً من عدم الضجر أو الضغط وإن كان حاصلًا، ومما لا شك فيه إن هذه السياسة - مصادرة الأراضي - غلفت بعدد من القوانين والتشريعات للاستيلاء على الأراضي في مدينة القدس.

ولهذا فقد عمدت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية مستندة إلى مجموعتين من القوانين أولها: القوانين الإسرائيلية الخاصة بالقدس الشرقية التي غدت سارية المفعول بعد ضمها لإسرائيل، وثانيها: التشريعات والأوامر التي سنّها الحك العسكري لمناطق الضفة الغربية (٢٧). بالإضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي لشق الشوارع والطرق الالتفافية وهو الأمر الذي يخدم هدفين في وقت واحد، أولهما: السيطرة على المزيد من الأراضي العربية وترسيخ التواصل بين المستوطنات على حساب التواصل بين

(٢٦) نواف الزرو، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي

الفلسطينية، ط ١، دار الخواجا للنشر والتوزيع، (بدون تاريخ)، ص ١٤ - ١٦

(٢٧) شذا جمال الخطيب، المرجع السابق، ص ٣٥

المدن والمناطق العربية، وثانيهما: ضمان السيطرة على المناطق الفلسطينية وترسيخ مفهوم الفصل الذي طالما نادى به إسرائيل^(٢٨).

وقد شرعت السلطات الإسرائيلية إلى استصدار عدد من القوانين لمصادرة الأراضي وهذه القوانين هي^(٢٩):

١- قانون أملاك الغائبين: ويقوم هذا القانون على وضع يد السلطات الإسرائيلية على الأراضي والممتلكات التابعة للعرب المقدسين بحكم غيابهم عن أملاكهم.

٢- قانون سقوط الحق بمرور الزمن: ويلزم هذا القانون الملاك العربي إبراز وثيقة تثبت أنه يستعمل الأرض من ٥٠ سنة، ونظرا لعدم دقة الوثائق العثمانية، ونظرا لأن معظم الأراضي لم تكن مصنفة طبوغرافيا، فقد أدى هذا القانون إلى أن يفقد الكثير من الفلسطينيين أراضيهم.

٣- قانون التوزيع: قانون يخول الحكومة الإسرائيلية مصادرة الأراضي من دون الرجوع إلى المحاكم، خصوصا إذا كانت لا تستعمل، وذلك بمجرد الإعلان أنها أراضي عسكرية، ومن ثم.. تصادر.

٤- قانون الأراضي الغير مزروعة: هذا قانون يحتم أن تزرع الأرض، وإلا.. تصادر.

٥- قانون الأراضي المزروعة: يهدف هذا القانون إلى تقسيم الأراضي المزروعة إلى أقسام أصغر بحجة من الإقطاعية.

٦- قانون الأراضي المكثفة: يخول هذا القانون وزير الزراعة إعلان أية منطقة زراعية مكثفة، وبالتالي، تصادر.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٦٣

(٢٩) بيان نويهض الحوت، المرجع السابق، ص ٥٧

٧- قانون ضريبة الملكية المعدل: أدى هذا القانون إلى وضع ضرائب باهظة على الأرض المستعملة للأبنية السكنية، ما أدى إلى عجز الكثيرين من أصحابها عن دفع الضرائب، فغادروا إلى المناطق المحيطة بالقدس (وفي النهاية فقدوا حقوقهم كمقدسين)!!

٨- قانون المناطق الخضراء: يمنع هذا القانون قيام أية منشآت أو أبنية على المناطق التي صنفت خضراء ولا تعني كلمة "خضراء" أنها مزروعة، بل تعني أنها مناطق مختارة من ممتلكات الفلسطينيين رسمت باللون الأخضر على الخرائط كتميز لها، ومنها ما زرع فعلا حدائق عامة، ولكن الهدف النهائي استغلالها حين الحاجة إليها لبناء مساكن للمستوطنين ومشاريع إسرائيلية أخرى.

٩- قانون الغابات: يخول هذا القانون القوات الإسرائيلية أن تمتلك وتستولي على كل الغابات، وأن تحولها إلى مناطق محرمة.

١٠- قانون الطوارئ لمصادرة الأراضي: يخول هذا القانون الإسرائيليين دخول أية منطقة لحماية اليهود، للحفاظ على أمنهم، لتوفير السكن للمهاجرين منهم، أو للقيام بتسهيلات ارتأوا ضرورتها. ونتيجة لهذا القانون استعملت كلمة "الأمن" أو حجة "الأمن" لمصادرة الأراضي، وكان هذا من أول القوانين المطبقة، فهو قد سهل مصادرة أراضي ٣٥ قرية في مقاطعة القدس وتهجير أهاليها عام ١٩٤٨م. وسرعان ما كانت تقام المستوطنات مكانها، هكذا ازداد عدد المستوطنات من ١٢ مستوطنة قبل الاحتلال عام ١٩٤٨م إلى ٦٤ مستوطنة في عام ١٩٦٧م.

أما الأساليب التي اتبعتها إسرائيل لمصادرة الأراضي فهي متنوعة وإن كانت قد تجنبت في البداية المساس بأملاك المؤسسات الدينية لتخفيف وطأة ردود الفعل، وعملت على تنفيذ مصادراتها على مراحل لاستيعاب الأرض والبناء، وللتخفيف من وطأة الحدث وأهميته اتبعت إسرائيل سياسة انطوت على منع إذاعة

الخبر وعدم الإشارة إليه في الصفحات الأولى من الصحف وهو ما يعرف بالتهميش الإعلامي وتتلخص أهم أساليب المصادرة فيما يلي^(٣٠):

١- أراضي الغائبين: قامت سلطات الاحتلال بإصدار قرارها العسكري رقم ١٠ إثر احتلالها للسطر الشرقي من مدينة القدس مباشرة وذلك في عام ١٩٦٧م ونص على أن "توضع أملاك الغائبين تحت الحراسة إذا كان كل من المالك والمحتل غائبين عن المنطقة، والضابط المسؤول عن هذه الملكية مطالب بأن يحافظ عليها لصالح المالك، وإذا عاد المالك الشرعي فمن حقه أن يمارس سلطته على ملكيته، والبيع في هذه الملكية يكون مسموحا به فقط بل لم يكن هناك دليل يؤكد حصول الملك الشرعي على عائد سنوي يساوي قيمة ما يملكه"، كما أصدرت قوات الاحتلال في نفس العام قرارها العسكري رقم ٥٨ والذي نصت المادة الرابعة منه على أن:

أ- كل مال متروك مناط بالمسؤول ابتداء من التاريخ الذي أصبح فيه مالا متروكا، وللمسؤول الصلاحية بأن يتخذ حق التصرف فيه وأن يتخذ كل تدبير يبدو له ضروريا.

ب- كل حق كان لصاحب المال المتروك أو للمتصرف فيه ينتقل تلقائيا إلى المسؤول ويكون حكمه كحكم صاحب المال المتروك.

٢- مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية وأمنية: ويقوم هذا الأسلوب بإغلاق العديد من المناطق لأغراض التدريب والرمية واعتبارها مناطق أمن للجيش ومن ثم تقوم باستغلالها لإقامة المستوطنات المدنية.

٣- الخرائط الهيكلية: ويعد هذا الأسلوب أسلوبا حضاريا لتطويع المدن والقرى على حد سواء سيما وأنه يأخذ في الاعتبار مدى تطورها لعدد من السنوات، ويتحقق الهدف الايجابي من الخرائط الهيكلية إذا ما كانت هناك سلطة وطنية فعلا، أما إذا

(٣٠) شذا جمال الخطيب، المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧

كانت سلطات الاحتلال هي التي تضع مثل هذه الخرائط فإنها لا شك تهدف لخنق البناء العربي وتجميد النمو السكاني للتجمعات العربية.

٤- شراء الأراضي: كان شراء الأراضي يتم عن طريق "الصندوق القومي اليهودي" حتى عام ١٩٧١م وبعد ذلك أصبحت مؤسسة "هيمنوتا" التابعة للصندوق القومي اليهودي هي المسؤولة عن عمليات الشراء هذه حيث أنه لم يكن مسموحاً للأفراد حتى ذلك التاريخ شراء الأراضي وكان كل من يعقد صفقة شراء يعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات أو يدفع غرامة قدرها ٤٥٠ شيكل. ومنذ عام ١٩٧٩م صدر قانون إسرائيلي يسمح للأفراد والشركات الخاصة اليهودية بشراء الأراضي. وقد قام اليهود بعمليات شراء الأراضي بأساليب الغش والتزيف، واعتبرت مثل هذه الإجراءات الإسرائيلية إجراءات مناهضة لروح اتفاقيتي لاهاي وجنيف اللتين تحرمان دولة الاحتلال من اكتساب ملكية الأرض إلا في حدود ضيقة لا تشمل هذه الحالة.

إن هذه القوانين والأساليب التي قامت بها السلطات الإسرائيلية لمصادرة الأراضي، لم تتحقق دفعة واحدة، بل وقعت بعد أربع دفعات لمصادرة الأراضي والأماكن العربية في القدس الشرقية، والتي تم وضعها تحت يد السلطات الإسرائيلية، وهذه الدفعات الأربع حدثت كالاتي^(٣١):

١- بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٦٨م، أصدر وزير المالية الإسرائيلي، بنحاس سابير، أمراً بمصادرة ٣٣٤٥ دونوماً تقريباً في الهضبة الفرنسية، و ٤٨٥ دونوماً في ضاحية النبي صموئيل وقد روعي في اختيار الأرض المصادرة خلق تواصل بين شطري المدينة من الشمال والجنوب، وبعد ذلك بيومين، أصدر وزير المالية أمراً، بناءً على المادة ٢٢(٢) من قانون الأراضي (الاستملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٤٣م،

(٣١) سمير جريس، المرجع السابق، ص ٩٧ - ٩٨

والمادتين ١٤ (أ) و ٢ (أ) من قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨، يخول في بلدية القدس مصادرة مساحة ٣٥٤٩ دونما تشكل القسيمة ٨١ من البلوك ٣٠٠٣٤.

٢- بتاريخ ٤ ا نيسان ١٩٦٨م أصدر وزير المالية أمرا بمصادرة ٧٦٥ دونما في منطقة النبي يعقوب شمالي القدس العربية، و ١٦ دونما في البلدة القديمة داخل الأسوار. وتوجد على المساحة المصادرة في البلدة القديمة ٥٩٥ بناية فيها ١٠٤٨ دكانا ومتجرا وخمسة جوامع وأربع مدارس. وتشمل أيضا سوقا عربيا تاريخيا يدعى سوق الباقورة وشارعا تجاريا هو شارع باب السلسلة، وكان يعيش على هذه الأرض ٦ آلاف عربي تقريبا في ثلاثة أحياء هي: حي المغاربة، الذي دمر بعد الحرب مباشرة، وحي السلسلة، وجزء من حي السريان.

٣- استملاك مساحة ١٢٢٨٠ دونما، بناء على أمر صادر من وزير المالية، بتاريخ ٣٠/٨/١٩٧٥م. وتقع هذه الأراضي في مناطق متعددة من القدس الشرقية كالنبي يعقوب والنبي صموئيل وحي شمعان غربي القدس.

٤- استملاك مساحة ٤٤٠٠ دونما تقريبا بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٠م في المنطقة الواقعة شمالي القدس الشرقية بين النبي يعقوب والتلة الفرنسية، على طريق القدس-رام الله، وهي تابعة لقرى حزمة وعناتا وشعفاط، وقد بلغ حجم المصادرات في القدس الشرقية بحجة المصلحة العامة ما بين سنتي ١٩٦٨-١٩٨٠، ما مجموعه ٢٣٩٤٠ دونما، أي ما يزيد ببضعة آلاف عن مساحة المدينة قبل تقسيمها سنة ١٩٤٨م وما يقل بستة آلاف دونما تقريبا عن مساحة القدس بحدودها الموسعة ما قبل سنة ١٩٦٧م.

وقد تجسدت هذه المصادرات في ١٩٨٠/٧/٣٠م حيث أقر الكنيست قانوناً نص على أن (أورشليم الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، ويكون فيها مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا)^(٣٢).

هذا ولم تقف الأطماع الصهيونية في مدينة القدس عند حدودها التي كانت قائمة في حزيران ١٩٦٧م، ولكنها تعدت ذلك بحيث أرادت للمدينة بعد إعلانها عاصمة موحدة لإسرائيل أن تمتد لتشمل ما يقارب ٣٠% من مجمل مساحة الضفة الغربية. وكانت أول تفاصيل تنشر حول هذه الموضوع ما نشرته جريدة معاريف الإسرائيلية في ١٩٦٩/٣/٢٥م، تحت عنوان "القدس الكبرى عاصمة لإسرائيل وجاء فيها أن لجنة هندسية بدأت منذ حزيران عام ١٩٦٧م بوضع المخططات اللازمة لمشروع القدس الكبرى، وانتهت من وضعها خلال عام ١٩٦٨م، وفي آذار ١٩٧١م أعلن الدكتور بنفستي نائب رئيس بلدية القدس الإسرائيلي عن انجاز مشروع مشابه عرف باسمه وفيه يقترح توسيع حدود بلدية القدس لتشمل المناطق الممتدة من مدينة رام الله شمالاً وحتى بيت لحم جنوباً)^(٣٣).

وفيما يلي عرض لمجمل المصادرات في مدينة القدس ومحيطها منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٥م مبينا في هذا الجدول تاريخ المصادرة، واسم المنطقة او الحي الذي وقعت عليه المصادرة إضافة إلى، المساحة المصادرة بالدونم^(٣٤):

(٣٢) إبراهيم عبد الكريم، المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، مجلة شؤون

عربية، العدد ١٠٢، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، حزيران ٢٠٠٠م، ص ١١٤.

(٣٣) خليل السواحري، الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، تشرين أول ١٩٨٢م، ص ٥٢-٥٣.

(٣٤) شذا جمال الخطيب، المرجع السابق، ص ٤١

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

تاريخ المصادرة	المنطقة/ الحي	المساحة بالدونم
١٩٦٨/١/٨	التلة الفرنسية- جبل سكوبس- رامات اشكول	٣,٣٤٥
	معلوت دفنا	٤٨٥
المجموع		٣,٨٣٠
١٩٦٨/٤/١٤	النبي يعقوب	٧٦٥
	البلدة القديمة- الحي اليهودي فقط	١١٦
المجموع		٨٨١
١٩٧٠/٨/٣٠	النبي يعقوب	٤٧٠
	رموت الون- تلة شعفاط	٤,٨٤٠
	تلبوت الشرقية	٢,٢٤٠
	جيلو	٢,٧٠٠
	عطاروت	١,٢٠٠
	وادي الراباة	١٣٠
	شارع يافا	١٠٠
	منطقة رامات راحيل	٦٠٠
المجموع		١٢,٢٨٠
١٩٨٠/٣/٢٠	بسغات زئيف	٤,٤٠٠
١٩٨٢/٧/١	عطروت	١٣٧
١٩٩١/٥/١٦	جبل ابو غنيم	٢٨٠+١,٨٥٠
١٩٩٥/٢/١	بيت حنينا- بيت صفافا	٥٣٥
المجموع		٢٤,١٩٣

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة- العدد ٤٤- مايو ٢٠١١ م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م-١٩٩٠م)-
د.حاكم سلامة المحاميد-الأردن - الكرك

ثالثاً: سياسة الإغلاق.

لقد كانت المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس تشكل بادرة وعنواناً للصمود، في وجه الاحتلال الإسرائيلي، القائم على تهويد مدينة القدس، فقد ناضلت هذه المؤسسات لمنع إسرائيل من تحقيق أهدافها في مدينة القدس، سواء مصادرة الأراضي، أو إقامة المستوطنات، مما دفع اليهود إلى القيام بسياسة حادة ومؤثرة وضاعطة على الفلسطينيين في مدينة القدس، إلا وهي سياسة الإغلاق، التي تمثل حصار وإغلاق للمؤسسات الفلسطينية المختلفة لمنعها من تقديم المساعدة إلى المقدسيين حتى تعيق بشكل مباشر عمل هذه المؤسسات الفلسطينية، وتحول دون تقديم المساعدات لسكان مدينة القدس بل لتمزيق هذه المؤسسات العربية القائمة في القدس وإلحاقها بدوائر إسرائيلية.

وقد بدأت السلطات الإسرائيلية خطواتها العملية للمضي في هذه السياسة، ومنها أنه في ١٦/٥/١٩٧٣م، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية ووزعت اختصاصاتها على ثلاثة مكاتب: الأول إسرائيلي مقره القدس أناطت به سلطات الاحتلال الإشراف على جميع الجمعيات الخيرية العربية القائمة في المدينة، والثاني مكتب فرعي برئاسة موظف عربي مقره رام الله أنيط به الإشراف على الجمعيات الخيرية الواقعة في رام الله والبيره وقضائهما، أما الثالث فهو مكتب فرعي آخر مقره مدينة بيت لحم أناطت به سلطات الاحتلال الإشراف على الجمعيات الخيرية الواقعة في قضائي بيت لحم وأريحا، ولم تنج المراكز الصحية وخدماتها الإنسانية من مخططات لتهويد حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة بعضها وإغلاق البعض الآخر^(٣٥).

(٣٥) شذا جمال الخطيب، المرجع السابق، ص ٨٨

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

ومن أشكال الإغلاق الأخرى التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية هي إغلاق فروع البنوك العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد وضعت السلطات الإسرائيلية يدها على السيولة النقدية الموجودة في فروع البنوك فقد أعلن الحاكم العسكري الإسرائيلي في ٨/٦/١٩٦٧م أمراً بإغلاق ٣١ فرعاً من البنوك بالإضافة إلى فرع البنك المركزي الأردني في القدس وفروع مؤسسات الإقراض المتخصصة، ومكاتب الصرافة، فقد بلغت قيمة الودائع المصرفية في أيار عام ١٩٦٧م ٤٥ مليون دينار أردني فيما بلغت القروض نحو ١٢ مليون دينار، وإزاء ذلك كله عمدت إسرائيل إلى فتح بنوك إسرائيلية في مدينة القدس مثل بنك لثومي باركلز، وقد بلغت فروع هذه البنوك الإسرائيلية نحو ٢٦ فرعاً في أواخر عام ١٩٨٥م إلى جانب البنوك البريدية المنتشرة في الأراضي الفلسطينية^(٣٦).

فقد كانت هذه البنوك الموزعة جغرافياً في الأراضي الفلسطينية وبالقدس بشكل خاص بمثابة مناطق احتكار لفروع البنوك الإسرائيلية، فهذه العملية التي قامت بها السلطات الإسرائيلية إلا وهي إغلاق البنوك العربية في مدينة القدس، وفتح بنوك إسرائيلية عوضاً عنها، كان من شأنها تهويد الاقتصاد الفلسطيني وإجبار المقدسيين على التعامل مع هذه البنوك الإسرائيلية لأنه لا يوجد عوضاً عنها أي أن هذه الساسة اشتملت على المكر والاحتتيال على سكان مدينة القدس المجبرين للتعامل معهم في نظر السلطات الإسرائيلية.

ومن المؤسسات الفلسطينية التي كانت مهددة بالتصفية والإغلاق شركة كهرباء محافظة القدس العربية فقد استمرت التهديدات الإسرائيلية المتواصلة لتصفية شركة كهرباء محافظة القدس العربية لضمها إلى الشركة القطرية الإسرائيلية

(٣٦) عيسى الشعيبي، التطورات المصرفية في الأراضي المحتلة، مجلة صامد

الاقتصادي، العدد ٧٣، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان،

تموز/أب/أيلول ١٩٨٨م، ص ٨٥-٨٧

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

لإخضاعها إلى السلطات الإسرائيلية علما أن هذه الشركة تقدم خدمات الكهرباء إلى ١١ مدينة و ٤٠ قرية ومخيم حيث يبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات نصف مليون من السكان ويعمل بها أيضا ٥٠٣ موظفا فنيا وإداريا وكلهم من العرب وسبب هذا التهديد هو الديون المتراكمة على هذه الشركة لصالح اليهود، وحصل ما كان يخشاه العرب المقدسيين حيث أصدرت إحدى المحاكم الإسرائيلية في القدس قرارا يقضي بحجز أملاك شركة الكهرباء العربية لمحافظة القدس لعجزها عن تسديد دينها لشركة الكهرباء الإسرائيلية والبالغ في حدود ١٢ مليون دولار أو ما يعادل ٤ ملايين دينار أردني. أما أهم ما تشمله أملاك الشركة ما يلي^(٣٧):

- ١- امتيازها لتوليد وتوزيع الكهرباء ضمن مدن وقرى محافظة القدس.
 - ٢- عمارة كبيرة لإدارتها في وسط حي باب الساهرة في قلب القدس.
 - ٣- أرض كبيرة وما عليها من أبنية ومحطة توليد تضم جميع المولدات الكبيرة للشركة، وتقع في قرية شعفاط الملاصقة للقدس من الجهة الشمالية.
 - ٤- محطات ومكاتب فرعية في كل من رام الله وبيت لحم وأريحا.
 - ٥- شبكات توزيع مع محولاتها لإيصال التيار الكهربائي لجميع مدن وقرى ومخيمات المحافظة.
 - ٦- الخطوط الداخلية في كافة مدن وقرى ومخيمات المحافظة.
 - ٧- عدد من السيارات وكميات كبيرة من قطع الغيار والأعمدة والأسلاك والمحولات في المخازن.
- إن جميع هذه الأملاك أصبحت بموجب أمر المحكمة معرضة للتصفية وللتهويد بسبب الديون المتراكمة على هذه الشركة.

(٣٧) روجي الخطيب، شركة كهرباء محافظة القدس العربية مهددة بالتصفية والتهويد،

مجلة القدس الشريف، العدد ١١، أمانة القدس، القدس، شباط ١٩٨٦م، ص ٦-١٠

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -

د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

وقد برزت سياسة الإغلاق بوضوح) في القيود الإسرائيلية على الاستثمارات الخاصة، وعلى تجارة فلسطين الخارجية، وأدت هذه القيود إلى حصر تجارة فلسطين الخارجية فقط مع إسرائيل، وتعاضم عجز الميزان التجاري لصالحها سنة بعد أخرى، وتزايد اعتماد العمالة الفلسطينية على الاشتغال في سوق العمل الإسرائيلي، بالإضافة إلى ذلك، فقد عمدت السياسة الإسرائيلية إلى إهمال تطوير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني بشقيها المادي والاجتماعي، وقيامها بتطوير بنية تحتية موازية لخدمة عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية^(٣٨).

مبدأ التهويد الاقتصادي

أولاً: تهويد الاقتصاد

قبل الخوض في طرق تهويد الاقتصاد في مدينة القدس الشريف وأساليبه وأشكاله نجد لزاماً أن يعرف التهويد، فالتهويد واقعياً يعني أن تصبح القدس مدينة ذات طابع يهودي في عمارتها وشوارعها وأسمائها ومؤسساتها ولغتها... وهو يعني اجتماعياً وسيكولوجياً أن يقول زوار المدينة القادمون إليها من أنحاء الأرض، مثلاً: أنها حقاً لمدينة يهودية!! أين العرب؟ ما رأيانهم إلا في بعض الأحياء القديمة!!^(٣٩). وكان نتيجة لاحتلال مدينة القدس وضمتها السياسي والإداري إلى الدولة الصهيونية أن وقع اقتصادها في أزمة خانقة، فقد نتج عن ذلك كله آثار اقتصادية خطيرة وهي^(٤٠):

^(٣٨) (٢٠٠٧-٢٠٠٦/jcser/palestine/hrinfo.net

^(٣٩) (بيان نويهض الحوت، المرجع السابق، ص ٥٨)

^(٤٠) (سمير جريس، المرجع السابق، ص ١٥٥)

- ١- فاق عدد العاطلين عن العمل ثلث القوة العاملة.
 - ٢- أغلقت جميع فنادق المدينة التي تعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية في اقتصادها.
 - ٣- أغلقت البنوك العربية القائمة وهي: العربي، والقاهرة وعمان، والعقاري، والأردن، والأهلي، وانترا وجمدت أموالها، وغلق لفترة معينة البنكان الأجنبيان، العثماني والبريطاني، واستبدلت العملة الأردنية بالعملة الإسرائيلية.
 - ٤- منع إدخال أي إنتاج زراعي أو صناعي أو أية سلعة أخرى من القرى والمدن العربية المحيطة بالقدس، إلى أسواق المدينة، بينما سمح في الوقت نفسه بإدخال جميع أنواع البضائع والمنتجات الإسرائيلية إليها.
- كان سبب تزايد عدد العاطلين عن العمل هو أعمال المصادرة المستمرة والتي كانت تقوم بها السلطات الإسرائيلية فقد قامت إسرائيل بتهويد أعداد من المصانع والمؤسسات الفلسطينية مما أدى إلى طرد العاملين العرب من هذه المؤسسات التي هودت مما زاد عدد العاطلين عن العمل.
- أما بالنسبة لإغلاق الفنادق فقد استمر إغلاقها فترة طويلة نتيجة لاستمرار فرض سياسة منع التجول ولامتناع السياح وخصوصا اليهود منهم عن النزول فيها. هذا وقد حدث هبوط حاد في عدد نزلاء الفنادق العربية حيث لم يزد عدد النزلاء عام ١٩٦٨م حتى في فترة أعياد الميلاد ورأس السنة عن ثلث الأسرة نتيجة لقيام وزارة السياحة الإسرائيلية بفرض ٥٠% زيادة في الأسعار لتتلافى منافسة الفنادق العربية التي كانت أرفع مستوى وأقل سعرا. وبسبب العراقيل التي فرضتها قوات الاحتلال على السفر إلى الضفتين الشرقية والغربية أو إلى إسرائيل تعطلت معظم سيارات الأجرة وعشرات الحافلات وسيارات الشحن^(٤١).

(٤١) شذا جمال الخطيب، المرجع السابق، ص ٩٠

أما إغلاق البنوك العربية فقد تم ذلك نتيجة تشجيع سلطات الاحتلال على تعامل المواطنين العرب مع البنوك الإسرائيلية هذه، وقامت بعدة إجراءات متنوعة في سبيل ذلك، مثل تحويل رواتب الموظفين وأجور العمال العرب العاملين في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية المختلفة إلا أن السلطات الإسرائيلية وبالرغم من إغلاقها لعدد من البنوك العربية وإسناد الأعمال البنكية إلى فروع البنوك الإسرائيلية لم تنجح في ذلك لعدة أسباب هي^(٤٢):

- ١- استعمال الشيكل كعملة رسمية من جانب فروع البنوك الإسرائيلية.
- ٢- الانخفاض المستمر في سعر صرف الشيكل مقابل الدينار الأردني وبقية العملات الأجنبية الأخرى.
- ٣- انعدام نسبة الفوائد على الودائع وارتفاع الفوائد على القروض في فروع البنوك الإسرائيلية حيث ارتفعت فوائد القروض في أواخر عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٠% شهريا.
- ٤- الشروط القاسية والمتعلقة بالتعامل مع فروع البنوك الإسرائيلية هذه.

(٤٢) عيسى الشعيبي، المرجع السابق، ص ٨٧-٨٨

وهذا الجدول يبين أسماء البنوك ومواقع فروعها في الأراضي الفلسطينية

المحتلة^(٤٣):

اسم البنك	موقع الفروع
(أ) الضفة الغربية:	
١- البنك العربي.	نابلس، القدس، الخليل، رام الله، جنين، طولكرم.
٢- بنك القاهرة- عمان.	نابلس، القدس، الخليل، رام الله، جنين.
٣- البنك العثماني.	نابلس، القدس، رام الله، بيت لحم.
٤- بنك الأردن الوطني.	نابلس، القدس، الخليل.
٥- بنك الأردن.	نابلس، جنين، أريحا.
٦- البنك العقاري العربي.	نابلس، القدس.
٧- البنك البريطاني للشرق الأوسط.	القدس.
٨- بنك انترا.	نابلس، القدس.
(ب) قطاع غزة:	
١- بنك الإسكندرية.	غزة.
٢- البنك العربي.	غزة.
٣- بنك فلسطين.	غزة. خان يونس.

(٤٣) اجزاء من دراسة موسعة أعدت بالانجليزية بالتعاون بين سكرتارية الاونكتاد

وسكرتارية اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المؤسسات المالية الفلسطينية ودور البنوك الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٧٣، دار الكرم لل نشر والتوزيع، عمان، تموز/أب/ايلول ١٩٨٨م، ص ١٠٠

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

وقد شددت سلطات الاحتلال من قبضتها على الاقتصاد العربي بواسطة قانون التنظيمات الإدارية والقانونية لعام ١٩٦٨م، الذي جاء ليسد ما فاتته من ثغرات وليضفي الصبغة القانونية على كل ما تقوم به إسرائيل من محاولات لتهود القدس ديمغرافيا واقتصاديا، حيث فرض هذا القانون على عرب القدس ما يلي^(٤٤):

١- على كل عربي سواء أكان صاحب عمل أو مهنة، وكان يمارس عمله بموجب رخصة أردنية أن يحصل على رخصة جديدة إسرائيلية خلال ٦ أشهر انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢م، وتضم هذه الفئات نحو ٥ آلاف شخص من أصحاب العمل والمهنة والحرف.

٢- على كل شركة عربية قائمة في القدس ومسجلة بموجب القوانين الأردنية، سواء كانت خاصة أم عادية أم محدودة، أن تعيد تسجيل نفسها لدى المحاكم الإسرائيلية بموجب القوانين الإسرائيلية المرعية وحسبما تقتضيه المصالح الإسرائيلية على أن يتم ذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢م، ومددت بعدها حتى ١٩٦٩/٥/٢٢م وقد شملت هذه العملية حوالي ١٨٠ شركة يبلغ رأس مالها المدفوع نحو خمسة ملايين دينار وعدد مساهميتها نحو أربعة آلاف، كما يبلغ عدد موظفيها وعمالها نحو أربعة آلاف آخرين.

٣- على كل جمعية تعاونية عربية قائمة في القدس ومسجلة بموجب القوانين الأردنية أن تعيد تسجيل نفسها لدى السلطات الإسرائيلية بموجب القوانين والأنظمة الإسرائيلية خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢م. وبلغ عدد الجمعيات التي شملها هذا القانون ٢٣ جمعية تضم تحت لوائها ١٥١٨ عضوا.

٤- على كل طبيب أو مهندس أو مدقق عربي لا يزال يمارس مهنته في القدس بموجب القوانين الأردنية أن يتقدم بطلب إلى السلطات الإسرائيلية للحصول على

(٤٤) شذا جمال الخطيب، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٥

رخصة تتيح له الاستمرار في مزاولة مهنته بموجب الأنظمة الإسرائيلية وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢م. وقد بلغ عدد الفئات من أهل القدس العرب نحو ٨٠ شخصا.

٥- على كل محام يزاول مهنة المحاماة في القدس بموجب القوانين الأردنية أن يقوم بتسجيل اسمه في نقابة المحامين الإسرائيلية بموجب أمر من وزير العدل الإسرائيلي، وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢م. وكان عدد المحامين في القدس آنذاك نحو ٣٠ محاميا.

٦- على كل صاحب امتياز أو علامة تجارية أو اختراع كان مسجلا لدى الحكومة الأردنية ولا زال يستغل امتيازاه أو اختراعه أو علامته التجارية داخل مدينة القدس أن يقوم بإعادة تسجيل امتيازاه أو علامته التجارية أو اختراعه لدى سلطات الاحتلال بموجب القوانين والأنظمة الإسرائيلية وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢م.

٧- أن أي فئة من الفئات السابقة لم تحصل على ترخيص جديد بموجب القوانين والأنظمة الإسرائيلية تعتبر مخالفة للقوانين والأنظمة الإسرائيلية ويتعرض أصحابها للعقوبات والغرامات أو إلى منعهم من ممارسة أعمالهم وبالتالي تجميد مصالحهم وسبل كسبهم الأمر الذي يجبرهم على النزوح من المدينة أو إلى قبول تسجيل أنفسهم لدى السلطات الإسرائيلية بموجب القوانين الإسرائيلية.

إن هذا القانون وبلا شك يسعى من خلال بنوده إلى إخضاع وصبغ مدينة القدس اقتصاديا وإداريا بالصبغة اليهودية سعيا وراء تهويد المدينة أكملها مما أدى إلى رفض العرب المقدسيين لهذا القانون جملة وتفصيلا.

من جهة أخرى تضمن هذا القانون عددا من الاستثناءات في بعض المجالات، فوضع حولا مؤقتة لمشاكل المواطن العادي، خصوصا القانونية منها في محاولة لاستيعابه في الواقع الإسرائيلي، أو ضمان سكوته على الأقل، بهدف حمله

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

على التكيف مع إجراءات الضم والعيش في كنفها إلى أن يتم ترحيله أو دفعه إلى الهجرة بالأساليب الأخرى^(٤٥).

وقد سعت السلطات الإسرائيلية إلى تهويد مدينة القدس بشكل كامل وهذا ما جاء على لسان بن غوريون في مقر حزب رافي (قائمة عمال أرض إسرائيل) قوله: "إن أفضل وسيلة لتحقيق المثل والأهداف الصهيونية هي هدم أورشليم (القدس) بصورتها الحالية بلا تردد، دون الحاجة إلى إضافة مبان ومنشآت جديدة تقام فيها، وعليه فإن اقتراح التعجيل بهدم سور البلدة القديمة، لأننا نريدها أورشليم واحدة لا اثنتين... فهذه المدينة من صنع أحد السلاطين العثمانيين بناها في القرن السادس عشر". أما أبرز عناصر ومواد هذه المخططات فهي^(٤٦):

- ١- هدم أسوار مدينة القدس القديمة مع تدمير المباني العربية التاريخية المقامة بين ثنايا هذه الأسوار.
- ٢- بناء الهيكل المزعوم على أنقاض هذه المعالم التي يصار إلى هدمها. وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف بمنشآته وأوقافه وساحاته.
- ٣- إنشاء شبكة قطارات كهربائية في قلب المدينة.
- ٤- إنشاء برج مراقبة بارتفاع ٢٥٠ متراً.
- ٥- إنشاء السوق الكبير (الكنيون) على أراضي قرية المالحة العربية المصادرة منذ عام ١٩٤٨م الواقعة غرب القدس.
- ٦- تنفيذ مشروع تطوير المركز التجاري في القدس الشرقية بهدف تقطيع أوصال الأحياء العربية خارج الأسوار الواقعة شمالها وغربها واستبدالها بأحياء يهودية.

^(٤٥) (سمير جريس، المرجع السابق، ص ١٦١-١٦٢)

^(٤٦) (إبراهيم أبو جابر وآخرون، المرجع السابق، ص ١٤٦)

وهذا كله شكل حصارا على مدينة القدس وإن كانت الحصارات العربية والدولية تفرض على شعوب، إلا أنها تظل فوق أرضها، أما حصار الفلسطينيين والقدس تحديداً، فقد صمم لإخلاء الأرض من أهلها، أي أنه حصار اقتصادي وسياسي (إجلائي واستيطاني)، وقد بدأ حصار القدس منذ عام ١٩٤٨م واستمر عند احتلالها عام ١٩٦٧م، وتعاضم عند ضمها بقرار الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٠م (٤٧).

وبالرغم من محاولات الإسرائيليين المستمرة في تهويد المدينة بالكامل، وفصلها عن بقية الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها ترتبط بشكل وثيق مع تلك المناطق في النواحي الاقتصادية، فكما جاء في تقرير للبنك الدولي يمكن رصد أوجه الارتباط بينهما في الآتي (٤٨):

- ١- تمر معظم وسائل النقل بين شمال وجنوب الضفة الغربية بالقدس.
- ٢- تعتمد السياحة في الضفة على المزارات السياحية في القدس الشريف.
- ٣- تقع أغلب مراكز الصحة والمستشفيات التي تخدم الضفة في القدس الشرقية.
- ٤- تشمل القدس العربية على معظم المكاتب التمويلية والتسهيلات التسويقية والبنية الثقافية والاجتماعية التي يحتاج إليها الفلسطينيون.
- ٥- يقع مطار قلنديا الذي يربط الضفة الغربية بمطارات الإقليم في القدس.
- ٦- تضم شبكة الطاقة بعض مناطق القدس الشرقية، والتي تخدم، تحديداً، المناطق من رام الله إلى بيت لحم.

(٤٧) عبد الحسين شعبان، العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٠م، ص ١٣٠

(٤٨) شوقي شعث، القدس الشريف، شركة بابل للطباعة والنشر، ١٩٨٨م، ص ١٤٠.

١٤٩

وفي ضوء هذه المقدمة، تظهر، بوضوح، مشكلتان أساسيتان، تواجه البحث في اقتصاد القدس، وهما صعوبة فصل اقتصاد القدس عن الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية، على أساس أن إسرائيل تعتبر أن القدس مدينة إسرائيلية، تندمج ضمن السياسات الاقتصادية العامة لإسرائيل (ترتب على الاحتلال الإسرائيلي كثير من الضرر باقتصاد القدس العربية، وبخاصة بعد ضمها إلى سلطة الاحتلال، فعلى سبيل المثال، منعت السلطات الإسرائيلية إدخال المنتجات الزراعية والصناعية إلى القدس حتى تخلص أسواقها لحساب السلع الإسرائيلية، ومن ثم تحقيق الرواج لها، بجانب اعتماد العملة الإسرائيلية عملة رئيسة للبلاد، الأمر الذي نتج عنه إغلاق المصارف العربية، ومنها: بنك القاهرة، البنك العربي، البنك الأردني الأهلي، والبنك العقاري. أضف إلى ذلك إغلاق الفنادق العربية، نتيجة لوقوع السياحة في قبضة الاحتلال، ومن ثم زاد الإقبال على الفنادق الإسرائيلية، دون العربية. كما أوقفت السلطات المحتلة تحويلات العاملين من الخارج، وفرضت ضرائب باهظة على البضائع العربية التي تحتاجها القدس.

وازدادت الأحوال سوءاً، عندما صدر قانون التنظيمات الإدارية والقانونية، رقم ٥٧٢٨ لعام ١٩٦٨ والذي استوجب إعادة تسجيل الهيئات والشركات العربية، كمؤسسات إسرائيلية، خلال مدة ستة أشهر، إذا كان مركزها القدس، أما الفروع فيمكنها أن تسوى وضعها، وتصبح مستقلة، خلال المدة المشار إليها أعلاه، وأدى هذا القرار إلى تقليص عدد الشركات العربية العاملة، فأصبح عددها عشرين شركة، وجمعية، فقط، بعد أن كانت مائة وعشر جمعيات، وستمائة محل تجاري. وسوف نستعرض آثار الاحتلال الإسرائيلي، بشكل أكثر تفصيلاً في مبحث آخر من هذه الدراسة^(٤٩).

وعلى الصعيد الاقتصادي، يمكن القول أن السياسة الإسرائيلية قد خالفت - إلى حد ما- العرف السائد بأن نوعاً ما من التكامل يحدث بين الدولة المحتلة والأراضي المحتلة، أي تكامل بين اقتصاد كبير، وآخر صغير. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه القدس تهدف في الأساس، إلى تهويد المدينة بالكامل، ومن ثم عملت على إلغاء هويتها العربية، سواء من الناحية الاقتصادية، أو السياسية، عكس بقية الأراضي المحتلة، التي تركت فيها الاقتصاد يأخذ مجراه الطبيعي^(٥٠).

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فترصد الإحصاءات انخفاض عدد المنشآت الصناعية، بحوالي ٢١%، وذلك لحساب الصناعات الإسرائيلية، التي بدأت تغزوا القدس، وتحل محل الصناعات المحلية، باعتبار أن القدس تدخل ضمن منطقة التنمية الصناعية. ولا يخفى أن الهدف الرئيس من جعل القدس منطقة تنمية، يكمن في تدعيم سياسات التوطين الإسرائيلي فيها عن طريق تقديم امتيازات وإعفاءات مالية لرجال الصناعة الإسرائيليين الذين سينقلون صناعاتهم إليها^(٥١).

ثانياً: الضرائب الإسرائيلية.

بعد السيطرة على الاقتصاد العربي واستيعابه في بوتقة الاقتصاد الإسرائيلي، أخذت السلطات الإسرائيلية بالعمل على تصفيته النهائية بشكل تدريجي عن طريق فرض الضرائب الباهظة والقيود الشديدة على الاستيراد والتصدير، إضافة إلى الضغط الاقتصادي والمالي على سكان القدس وحملهم على تركها

(٥٠) احمد القاضي، القدس: بين واقع الاحتلال ومستقبل التنمية، مجلة صامد

الاقتصادي، العدد ٩٥، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، مارس ١٩٩٤م، ص ٧٩-٨٠

(٥١) يوسف عبد الحق، معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، أغسطس ١٩٩١م، ص ١٠٢

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

وإخلائها للمشاريع الإسرائيلية الاستيطانية والتوسعية. وقامت لهذا الغرض بفرض أنواع متعددة من الضرائب على المواطنين العرب تفوق أحيانا ما يفرض على المواطنين الإسرائيليين أنفسهم، على الرغم من الحالة المتردية للاقتصاد العربي وانخفاض معدل دخل الفرد العربي بالمقارنة مع معدل دخل الفرد اليهودي. وقد فرضت على المواطنين العرب أنواع الضرائب التالية^(٢):

١- ضريبة الدخل: عمدت السلطات إلى فرض مبالغ اعتباطية عليهم، تدفع على عشرة أقساط شهرية، على حساب ضريبة الدخل التي سيجري حسابها بعد سنوات وذلك بهدف فرض ضريبة نهائية عالية، بعد تكريس احتلال المدينة، ومطالبتهم بالفروق التي تترتب عليهم خلال تلك السنوات، مما سيؤدي إلى تعجزهم بل وإلى إفلاسهم وتهجيرهم.

٢- ضريبة الدفاع: وتستوفى على ضريبة الدخل المستحق، قيم فاتورة استهلاك المياه، قيمة فاتورة المكالمات الهاتفية وعلى رسوم ترخيص السيارات بكافة أنواعها.

٣- ضريبة الترفيه: وتستوفى من أصحاب المطاعم، وترخيص السيارات وعلى قيمة تذاكر دور اللهو.

٤- ضريبة المساحة: وتفرض على مساحة المتاجر وغرف الفنادق.

٥- ضريبة السكن: وتفرض على مساحة الغرف وعددها للمساكن المؤجرة ويدفع المستأجر تلك الضريبة.

٦- ضريبة المطار: بواقع ٧٥ ديناراً ويدفعها المسافر، وتطبق هذه الضريبة على أهالي القدس في حال سفرهم من مطار اللد أو خلافه.

٧- ضريبة المشتريات: وتفرض على وزن الذهب أو الفضة.

٨- فرض ضريبة جديدة بنسبة ٥٠% من قيمة العقار يدفعها صاحب العقار.

(٢) سمير جريس، المرجع السابق، ص ١٦٢-١٦٥. انظر أيضاً شذا جمال الخطيب،

المرجع السابق، ٩٦-٩٩

- ٩- فرض ضريبة بنسبة ٢٠% على قيمة الاستيراد وتدفع كقرض للحكومة لمدة سنة بدون فائدة وتدفع من قبل المستورد.
- ١٠- فرض قرض إجباري بنسبة ٢٠% على جميع الرواتب والدخول يسدد على ١٠ سنوات بفائدة قدرها ٢% لا ترتبط بتغير الأسعار.
- ١١- فرض قرض بما يعادل ٨٠٠ دينار على كل من يشتري سيارة جديدة من الوكيل.

ومن الأمثلة الواقعية لتأثير الضرائب على الناحية السياحية ما كتبه هبة الطحان نقلا عن عبد الله أحد المقدسيين المتضررين نتيجة تراكم الديون عليه) بهذه الشكوى، استهل عبد الله حديثه، عندما توجهنا إليه بسؤال حول أوضاعه الاقتصادية في الوقت الحالي كمواطن مقدسي، وقال: يقترب قطاع السياحة في القدس من حافة الانهيار، بسبب عدم اهتمام السلطة الفلسطينية بدعمه في ظل الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والضرائب والمنغصات الأخرى التي تحول دون تطوير هذا القطاع، أو حتى الاستمرار به كالماضي.

ووجه عبد الله، الذي فضل عدم نشر اسمه الكامل، اللوم للسلطة الفلسطينية بسبب "تهميش قضايا القدس"، وعدم إدراجها ضمن سلم الأولويات، معتبرا قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الحيوية في المدينة، حيث يشغل أعدادا كبيرة من المقدسيين، ابتداء من بائع الكعك، ومحال بيع التحف الشرقية، وليس انتهاء بالفنادق والحافلات السياحية والبازارات.

وفي السياق ذاته، حذر عبد الله من تعطيل الحركة التجارية في القدس الشرقية، وعدم استمراريتها بسبب الأوضاع السياسية، وارتفاع نسبة الهجرة القسرية إلى خارج المدينة، لافتا إلى أن هذا ما تسعى إليه إسرائيل، لتخفيض عدد المقدسيين، وبالتالي تهويد المدينة بالكامل.

وما يقوله عبد الله يبدو لسان حال المئات ممن يعملون في التجارة في

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

القدس الشرقية، الذين يعانون "بصمت" من الإجراءات الإسرائيلية التعسفية داخل المدينة، إضافة إلى عمليات الإغلاق والحصار ونقاط التفتيش والحواجز والجدار الفاصل، التي تحول دون تنشيط الحركة التجارية من خلال منع مواطني بيت لحم والخليل ورام الله ونابلس وطولكرم وجنين من الوصول إلى القدس، الأمر الذي يفاقم تدهور الوضع الاقتصادي داخل المدينة المقدسة^(٥٣).

(وتتحدث سحر محمود، صاحبة محل بيع ملابس في شارع صلاح الدين، عن معاناتها، قائلة: أعيّل سبعة أفار، وجميعهم مسؤولون مني، والوضع يسوء يوماً بعد يوم، ولو أن إيجار السمل مرتفع، لكنّ أغلقته منذ زمن. وتشير إلى أن معظم الزبائن لا يتمكنون من الشراء، مؤخراً، إلا بشق الأنفس أو للضرورة، بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة"، مؤكدة أن متجرها "بالكاد يغطي تكلفته، كما أن العديد من الزبائن من الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس لا يتمكنون من الوصول نهائياً.

وتتوه محمود إلى أن معظم متاجر الملابس في القدس، تم تحويلها إلى بازارات تباع بسعر منخفض جداً، ولا تلتفت إلى النوعية أو (الماركة)، وهذه النوعية من البازارات تلاقي إقبالا واسعا من الجمهور تفتقد إليه المتاجر التي تحرص على جودة ومصدر الملابس.

وحسب مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فإن أكثر من ٢٥% من المحال التجارية مغلق بشكل تام بسبب الحصار، والضرائب المرتفعة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين^(٥٤).

^(٥٣) (٢٠٠٧-٢٠٠٦) www.hrinfo.net/palestine/jcser/

^(٥٤) (المرجع نفسه).

ثالثاً: المساعدات العربية والدولية.

تكاثفت الجهود العربية بشكل خاص والدولية بشكل عام للتخفيف من وطأة الحصار الاقتصادي الذي يعاني منه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ففي مقال أعدته المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا في مجلة صامد بينت المساعدات العربية والأجنبية على النحو التالي (٥):

أ- المساعدات المالية العربية: لقد تنوعت مناطق ومراكز المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني من عدة جهات هي:

١- لقد قامت الحكومات العربية بتقديم المساعدات لدعم الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عن طريق اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة. إلا أنه سبق تأسيس اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في عام ١٩٧٨م نوع من الدعم المباشر للأراضي المحتلة على شكل تبرعات من مدن في البلدان العربية إلى مدن في الضفة الغربية وسمي هذا النوع من الدعم بتأخي أو توأمة المدن. فقد بلغت هذه المساعدات حوالي ٢٢,٣ مليون دولار خلال عام ١٩٧٨م حيث توقفت إلى حد ما هذه المساعدات بعد عام ١٩٧٨م وأصبحت تأتي ضمن المساعدات العربية للأراضي المحتلة من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة.

٢- أما بالنسبة للمساعدات المقدمة من صندوق القدس الذي أنشأ في عام ١٩٧٨م بتمويل منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة بغرض تقديم المساعدات المالية لترميم وصيانة الأماكن المقدسة في القدس حيث قدم مساعدات بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٥م، ٣٤,٧ مليون دولار أمريكي لأغراض مختلفة.

(٥) المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا (أسير)، مشكلة تمويل الفعاليات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٧٣، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، تموز/أب/أيلول ١٩٨٨م، ص ١٤٦-١٤٩

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

٣- التحويلات المالية المقدمة من صناديق التمويل العربية: يوجد عدة صناديق

عربية تمويلية تمويل مشاريع مختلفة في البلاد العربية وهي:

- صندوق أبو ظبي لتطوير الاقتصاد العربي.

- صندوق الأوبك للتطوير الدولي.

- صندوق السعودية للتطوير.

- صندوق العراق للتطوير الخارجي.

- الصندوق الكويتي لتطوير الاقتصاد العربي.

- البنك العربي للتطوير الاقتصادي في إفريقيا.

- بنك التنمية الإسلامي.

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٤- جمعيات فلسطينية تقدم مساعدات تنمية للأراضي المحتلة:

- مؤسسة عبد الحميد شومان: مقرها عمان وهي مؤسسة انبثقت كعمل خيرى لتخليد

ذكرى الاقتصادي المرحوم عبد الحميد شومان وقد تبرعت هذه المؤسسة التي

يرأسها رئيس مجلس إدارة البنك العربي عبد المجيد شومان بأجهزة مخبرية لجامعة

بير زيت وآلة ناسخة لمؤسسة أسير، وجوائز علمية متعددة.

- جمعية الرعاية: مقرها جنيف- سويسرا وهي جمعية أسسها بعض الأثرياء

الفلسطينيين المهتمين بأحداث تطوير في الأراضي المحتلة من خلال تمويلها لبعض

المشاريع.

ب- المساعدات المالية الأجنبية: ويمكن تقسيم هذه المساعدات إلى أنواع ثلاثة هي:

١- المساعدات المقدمة من المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة وذلك عن طريق

وكالاتها المتخصصة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

- المساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١ م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

- مساعدات الصليب الأحمر الدولي.

٢- المساعدات المقدمة من المؤسسات الأمريكية: تقوم بالإشراف على مراكز معوقين ومراكز صحية ومراكز أيتام في الأرض المحتلة تشرف عليها بشكل مباشر، ولقد تضاعفت هذه المساعدة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ م. وتقدم هذه المساعدات الجمعيات التالية:

- اتحاد إنقاذ الطفل التي كانت تعرف بالأراضي المحتلة باسم مؤسسة التنمية الاجتماعية.

- جمعية الشرق الأدنى لمساعدة اللاجئين (الانيرا).

- جمعية الإغاثة الكاثوليكية.

- هيئة المانونانيت المسيحية، التي بعكس الجمعيات الثلاثة لا تعتبر رسمية فلا تستلم مساعدة من برنامج الحكومة الأمريكية للتطوير الدولي.

٣- المساعدات المقدمة من السوق الأوروبية المشتركة: بدأت السوق الأوروبية المشتركة منذ نهاية السبعينات بتقديم مساعدات بسيطة لسكان الأراضي المحتلة لدعم مشاريع البنية التحتية في الأرياف في الأراضي المحتلة.

وهناك جمعيات أجنبية أخرى كندية وإنجليزية وسويدية وألمانية وأسترالية وفنلندية ونرويجية وفرنسية وبلجيكية تساعد في بعض المشاريع الاجتماعية والصحية بشكل غير منتظم ومساهمتها بشكل عام لا تكاد تذكر، وخلاصة القول فرغم تعدد مصادر التمويل المبين أعلاه إلا أن أهم مصادر التمويل ينحصر في التمويل المتأتي من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة حيث تتفق ما يزيد عن ٦٠ مليون دولار سنوياً في الأراضي المحتلة.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١ م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

أما فيما يخص القطاع الخاص ومشاركته في رفع مستوى الاقتصاد

الفلسطيني فقد وضع عدد من البرامج التي كانت بمثابة قوانين مقترحة وهي^(٥٦):

١- إشراك القطاع الخاص الفلسطيني ممثلاً بمؤسساته الرئيسية في مفاوضات الحل النهائي وبالذات في الجانب الاقتصادي منها.

٢- أن تستند الترتيبات الاقتصادية مع إسرائيل إلى نظام التجارة الحرة، وعدم القبول باستمرار نظام الاتحاد الجمركي الذي يرهن الاقتصاد الفلسطيني بالسياسة التجارية الإسرائيلية، ومن حق فلسطين، وفي ضوء ما لحق باقتصادها جراء الاحتلال، أن تطالب بأن يكون سقف القيمة المضافة في السلع المصدرة من منشأ فلسطيني أقل ما يمكن مع مراعاة التراكمية للسنوات الأولى.

٣- إصرار المفاوض الفلسطيني على حق فلسطين في إصدار عملتها الخاصة، وعمل كافة الدراسات والتحضيرات اللازمة لإصدار النقد الفلسطيني وضرورة مشاركة القطاع الخاص في هذه التحضيرات، على أن يترك تنفيذ هذه العملية إلى حين استكمال الشروط الفنية والاقتصادية.

٤- تطوير سياسات جمركية وسياسة مواصفات فلسطينية مستقلة مع الأخذ بالاعتبار تحقيق الاعتراف المتبادل في مجال المواصفات مع الدول الأخرى وبما يحقق حماية الصناعات الناشئة. ٥- ضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع والشاحنات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بدون أية عوائق أمنية.

٦- التأكيد على وحدة السوق الفلسطيني في الضفة وغزة وضرورة وجود ممر حر وآمن بينهما، بما يضمن حرية انسياب التجارة الداخلية بدون أية تكاليف إضافية.

وقد وضع القطاع الخاص آراء متعددة لتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية

لفلسطين، فقد كانت هذه الآراء على النحو التالي^(٥٧):

(٥٦) ٢٠٠٧-٢٠٠٦ www.hrinfo.net/palestine/jcser/

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

١- وضع الخطط والبرامج لتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية بمشاركة فاعلة للقطاع الخاص، مع تركيز الجهود على الدول التي تشكل أو يمكن أن تشكل أسواقاً رئيسة للمصادر الفلسطينية.

٢- أن تلعب فلسطين دوراً ريادياً في تبني مبادرات من شأنها تطوير التعاون الاقتصادي العربي، وتطوير التجارة البينية بين الدول العربية، والعمل على تقديم حوافز إضافية للاستثمارات العربية.

٣- أن يجري إشراك القطاع الخاص الفلسطيني في كافة الوفود الرسمية إلى الدول الأخرى لدى بحث موضوعات التعاون الاقتصادي لإثراء خبرة القطاع الخاص بالأسواق والفرص المتاحة في هذه الدول.

(٥٧) ٢٠٠٧-٢٠٠٦/jcser/palestine/hrinfo.net/www

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م-١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

الختام

يمكن أن نخلص إلى أن مدينة القدس، بالفعل، حظيت، ولا تزال، بالكثير من الصراعات والمناقشات حول وضعها السياسي الذي يعتبر حتى الوقت الحالي من الغيبيات التي يكاد يكون الحوار فيها غامضاً. وبالرغم من أن هناك عدداً من المقترحات حول كيانها كمدينة مستقلة عن الدولة الفلسطينية، مثل وضعها تحت إشراف دولي، أو إنشاء كونفدرالية ما بينها وبين إسرائيل، أو غيرها، إلا أن الموقف العربي محدد في هذه النقطة، وهي أن القدس عربية، ولا يجب إلا أن تكون عربية. كما قال الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان سابقاً في مستهل كلمته في المؤتمر الدولي ليوم القدس المنعقد في عمان بشكل دوري (إن قضية القدس تختصر قضية فلسطين وأن قضية فلسطين تختصر قضية العرب).

ومع ذلك يصعب كثيراً على أي باحث في شؤون القدس أن يفصل بين مسألة تهويدها التي لا يزال الإسرائيليون يصرون عليها، ومن أنها في الأصل عربية. معنى هذا أنه حتى يمكن مناقشة وضع القدس الاقتصادي، سواء الحالي أو المستقبلي، لابد، أولاً، من السيطرة على النزاع السياسي التاريخي حولها. فمن الصعب، بل يكاد يكون من المستحيل أن تتواجد بيانات، اقتصادية لها، يمكن أن تبني عليها سياسة، أو برنامج اقتصادي محدد. وحتى وإن وجدت تلك البيانات، فتحت سيادة من سينفذ هذا البرنامج أو ذاك؟ ثم إن اقتصاد أي مكان، أو دولة، لن يزدهر، أو يستقر، في ظل ظروف عدم استقرار سياسي، وحروب مستمرة. وعليه، لابد من فض الاشتباك حول القدس وسيادتها، حتى يمكن دمجها ضمن الكيان الفلسطيني، وتدعيم إمكاناتها الاقتصادية المختلفة.

المصادر والمراجع

المجلات العلمية:

* مجلة شؤون عربية:

١ - السواحري، خليل

الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية، العدد ١٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، تشرين الأول ١٩٨٢م.

٢ - عبد الكريم، إبراهيم

المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، العدد ١٠٢، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، حزيران ٢٠٠٠م.

* مجلة صامد الاقتصادي:

٣- أجزاء من دراسة موسعة أعدت بالانجليزية بالتعاون مع سكرتارية الاونكتاد وسكرتارية اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

المؤسسات المالية الفلسطينية ودور البنوك الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، العدد ٧٣، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، تموز/ آب/ أيلول ١٩٨٨م.

٤ - أسير، المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

مشكلة تمويل الفعاليات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، العدد ٧٣، دار
الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، تموز/ آب/ أيلول ١٩٨٨م.

٥- الشعبي، عيسى

التطورات المصرفية في الأراضي المحتلة، العدد ٧٣، دار الكرمل للنشر والتوزيع،
عمان، أغسطس ١٩٩١م.

٦- عبد الحق، يوسف

معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، العدد ٨٥، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان،
أغسطس ١٩٩١م.

٧- القاضي، أحمد

القدس: بين واقع الاحتلال ومستقبل التنمية، العدد ٩٥، دار الكرمل للنشر والتوزيع،
عمان، مارس ١٩٩٤م.

*مجلة القدس الشريف

٨- الأمانة العامة للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة

المستعمرات الإسرائيلية داخل فلسطين المحتلة ١٩٦٧ المنشأة ما بين ١٩٦٧
ونيسان ١٩٨٧م، العدد ٤٣، أمانة القدس، القدس، تشرين الأول ١٩٨٨م.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

٩- روعي الخطيب

شركة كهرباء محافظة القدس العربية مهددة بالتصفية والتهديد، العدد ١١، أمانة القدس، القدس، شباط ١٩٨٦م

* مجلة المستقبل العربي

١٠- برهوم، محمد عيسى

صورة العرب في نظر الصهاينة والإسرائيليين، العدد ١٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ١٩٩٥م.

١١- الحوت، بيان نويهض

القدس هي القضية، العدد ٢٥٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ٢٠٠٠م.

١٢- شعبان، عبد الحسين

العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان، العدد ٢٥١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٠م.

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك

المراجع العربية:

- ١٣- أبو جابر، إبراهيم/ جواد الحمد/ سمير سمعان
قضية القدس ومستقبلها، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٧م.
- ١٤- جريس، سمير
القدس المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م.
- ١٥- جوشن، مايا
هجيره ليروشلايم او ممناه = الهجرة إلى القدس ومنها، سلسلة أبحاث رقم ٤، القدس، معهد القدس لدراسة إسرائيل، ١٩٨٣م.
- ١٦- الخطيب، شذا جمال
القدس العربية ثلاثون عاما من التهويد والتحدي، ط١، دار مجدلوي للنشر، عمان، ٢٠٠١م.
- ١٧- الدقاق، إبراهيم
القدس... المدينة والمعاش، بحث في كتاب يوم القدس، الندوة الثالثة، عمان، ١٩٩٢م.
- ١٨- الزرو، نواف
القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، ط١، دار الخواجا للنشر والتوزيع، ١٩٩١م.

١٩- شعث، شوقي

القدس الشريف، شركة بابل للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

٢٠- شملتس، عوزيال

بحث في يهودا فشمرون بركيم بجيوغرافية بيشوفيت = فصول في الجغرافيا
الاستيطانية، المجلد ٢، دائرة الجغرافية بجامعة تل أبيب بالاشتراك مع قسم الجغرافية
بجامعة بار ايلان، إصدار وزارة الدفاع، القدس، ١٩٧٧م.

٢١- شوفاني، إلياس

مشاريع التسوية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٢- العارف، عارف باشا

تاريخ القدس، دار المعارف، ط ٢، (بدون تاريخ).

٢٣- ما جواير، كيت

تهويد القدس الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، دار الآفاق الجديدة
بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨١م.

الانتـرنت:

٢٤- www.sis.gov.ps/arabic/roya/٣/page١٣.html -٧١k

٢٥- www.hrinfo.hit/palestine/jcser/ ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الثقافة والتنمية دورية علمية محكمة - السنة الحادية عشرة - العدد ٤٤ - مايو ٢٠١١م
الحياة الاقتصادية في القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي بين عامي (١٩٤٨م - ١٩٩٠م) -
د. حاكم سلامة المحاميد - الأردن - الكرك